قضية اليوم

لبنان «يتطوّع» لإبعاد التنقيب 25 كيلومتراً داخل أراضيه

«شريط حدودي» نفطي لإسرائيل!

العدو الإسرائيلي ينقّب عن النفط قرب الحدود اللبنانية، ولبنان يبتعد منها 25 كيلومتراً. تلك معادلة تناسب إسرائيل لكنها حكماً لا تناسب لبنان. فكيف يمكن الحديث عن خيار تقني للابتعاد من الحدود والتنقيب شمال الرقعة اللبنانية رقم 9، فيما التطورات الإسرائيلية والتوجه للتنقيب شمال «كاريش» تؤكد ان الاولوية التقنية - السياسية يجب ان تكون للحفر عند الحدود، خصوصاً في ظل احتمال وجود مكامن مشتركة؟ الا يُعد ذلك تسليماً بشريط حدودي بحري يفرضه العدو كأمر واقع؟

إيلي الفرزلي

عندما حذّر الرئيس نبيه بري من الأعمال التي تجرى شمال حقل «كاريش» القريب من الحدود اللبنانية - الفلسطينية، اعتبر أن المطلوب «تحرك سريع لمنع الاعتداء على الحق اللبناني». فالتنقيب في تلك الرقعة يمكن أن يؤدي إلى الاعتداء على المكامن المشتركة، في غمرة الإجازة اللبنانية الطويلة المرتبطة بعدم القدرة على تشكيل الحكومة.

صحيح أن الاستكشاف في «كاريش» ليس جديداً، إلا أن الجديد كان إعلان الشركة اليونانية «إنرجيان»، التي تملك ترخيص التنقيب في الموقع المذكور، أن آذار 2019 سيكون موعد

> **إسرائيل تُنقّب عن النفط عند الحدود مع لبنان... ولبنان يبتعد إلى الخلف!**

بدء التنقيب شمال الحقل. وقد أتى الإعلان الجديد بعد أن كانت بدأت عمليات التنقيب في الموقع في العام 2013 من قبل تجمّع «نوبل» الأميركي وشركتي «دليك» و«افنر» الإسرائيليتين، حيث تم حينها استكشاف نحو 3 تريليون قدم مكعبة من الغاز الطبيعي. لكن لاحقاً تم نقل الرخصة، التي تحولت إلى رخصة تطوير وإنتاج، إلى الشركة الإيطالية - الفرنسية إديسون، ومن ثم في آب 2016 إلى الشركة اليونانية «إنرجيان» (حجم أعمالها أقل من 100 مليون دولار) بسعر بخس جداً لا يتجاوز 100 مليون دولار (تدفعه الشركة لحكومة العدو)، علماً أن مصادر مصرية تتحدث عن أن العقد بقيمة 60 مليون دولار فقط. وأكثر من ذلك، فقد تعهدت الحكومة الإسرائيلية بإيجاد سوق داخلية للغاز المنتج، بما يلغي أي أخطار في التسويق. ولم يتم الاكتفاء بذلك، إنما سمح لـ«إنرجيان» باستكمال التنقيب والتمدد شمالاً.

لم تنته قصة «كاريش» هنا. فبمساعدة أوروبية، وبخاصة فرنسية، تم تمويل «إنرجيان» الضعيفة والمفتقدة للملاءة لتطوير الحقل الذي تتجاوز كلفته المليار ونصف المليار دولار. والدور الفرنسي لم يقتصر على ذلك، فعمليات تطوير الحقل في المياه العميقة، ستتم بمساعدة من شركة «تكنيب» الفرنسية، كما ستشمل المساعدة تأمين سفينة التخزين العائمة التي تبنى في الصين، بمساعدة القطاع الخاص السنغافوري، على ما يؤكد خبير نفطي مطّلع.

أما عمليات التنقيب، وبخاصة تلك التي ستجرى في آذار المقبل، شمال «كاريش» أي على بعد كيلومترات قليلة من الحدود اللبنانية، وربما تصل إلى داخل الأراضي اللبنانية، فستقوم بها شركة «سنينا دريلينغ» البريطانية وبحفّارات من إسبانيا. وبحسب الدراسات المنجزة، من المتوقع استكشاف نحو 1,3 تريليون قدم مكعبة في شمال كاريش، تضاف إلى نحو 0,5 في شرقه ونحو 0,5 أخرى في غربه (إضافة إلى 3 تريليونات تم استكشافها سابقاً)، مما يرفع الموجودات المؤكدة في الحقل إلى أكثر من 5 تريليونات قدم مكعبة.

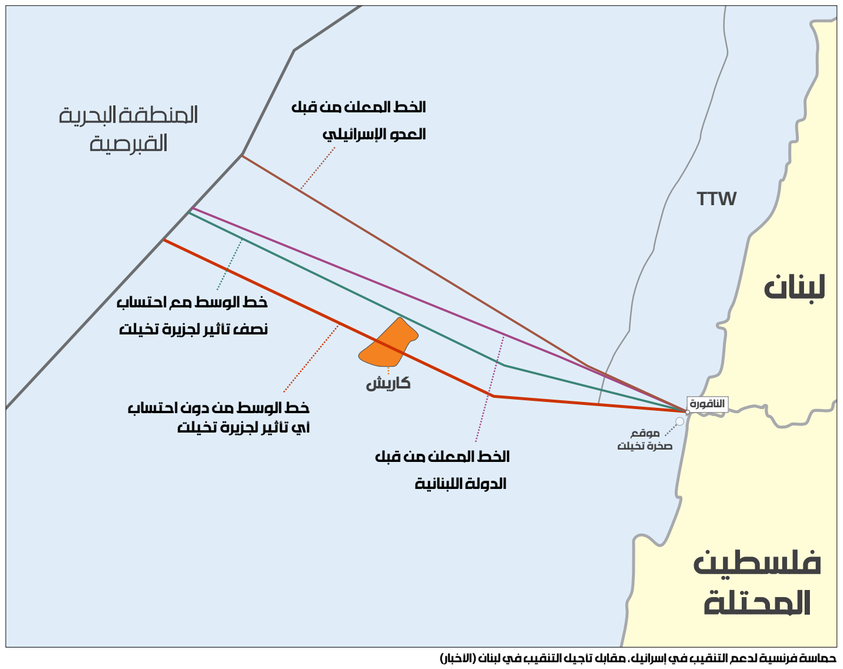

حماسة فرنسية لدعم التنقيب في إسرائيل، مقابل تأجيل التنقيب في لبنان (الأخبار)

وهذا يعني عملياً تصنيف حقل «كاريش» كأحد الحقول الثمينة والهامة بالنسبة للشركات. الخطر لا يقتصر على عمليات التنقيب بحد ذاتها. فبحسب دراسة الأثر البيئي التي أعدتها الشركة الهندسية البريطانية المتخصصة بالبيئة ERM (يمكن قراءتها على الرابط التالي: https://www.energean.com/corporate-responsibility/workplace-health-and-safety/(/esiaprinos-development) يُستنتج أن أي تلوّث يحصل في «كاريش» سينتقل بغضون دقائق إلى المياه الإقليمية اللبنانية ثم إلى رأس الناقورة، وخلال ساعات قليلة إلى صور...

وفي مقابل سير العدو الإسرائيلي بخطوات ثابتة باتجاه تطوير حقل «كاريش»، بمواكبة وتغطية واضحة من دول أوروبية بعضها ممثّل في اليونيفيل، يمعن اللبنانيون بالاستهتار وتضييع الفرص وتعزيز الموقع الإسرائيلي نفطياً. فإلى جانب التجميد المستمر لمسألة التنقيب في البر (بدأت مرحلة التلزيم في الجانب الآخر من الحدود، لا سيما مقابل الناقورة وعند الحدود الجنوبية الشرقية)، بسبب الخلافات السياسية التي تحول دون إقرار قانون عصري لحوكمة النفط بالبر، لا يبدو التنقيب في البحر أفضل حالاً. لكن أخطر ما يقوم به الجانب اللبناني هو الصمت المطبق عن كل ما يجري، وهو أمر يتكامل عملياً مع الغطاء الدولي غير المسبوق الذي تحوز عليه إسرائيل، من دون اكتراث جدي إن كان في الموارد التي يمكن أن تُسرق أو للتلوث الذي يهدد الشواطئ اللبنانية جدياً.

ليس الصمت وحده ما يستغربه خبراء نفطيون متابعون للنشاطات النفطية التي تجرى في شرق المتوسط، إنما يستغربون أيضاً اللامبالاة الرسمية في تأجيل تجمع الشركات الذي تقوده الشركة الفرنسية «توتال» الاستكشاف في لبنان من الفصل الأول من العام 2019 (الرقعة رقم 4) إلى الفصل الثالث من العام 2019. وهذا يعني حكماً تأجيل الاستكشاف في الرقعة 9 حتى بداية العام 2020، أي بعد نحو عام من عمليات التنقيب الإضافية في شمال «كاريش» (آذار 2019). ليس هذا فقط، المشكلة الأكبر أن موقع التنقيب في الرقعة رقم 9، حدد في شمالها، أي على بعد نحو 25 كلم من الحدود البحرية مع فلسطين المحتلة. وهنا تسأل المصادر سؤالاً لا بد للسلطات اللبنانية من الإجابة عليه: هل ثمة من يريد أن يكرس هذا الابتعاد عن الحدود البحرية كشريط بحري واقعي؟ وإذا لم يكن ذلك صحيحاً، فلماذا الصمت عن التراجع اللبناني الطوعي عن الحدود لمسافة 25 كلم (أعلنت شركة «توتال»، في شباط الماضي، ابتعادها عن «المنطقة المتنازَع عليها» مسافة 25 كلم)، مقابل لامبالاة إسرائيلية تنعكس في الحفر قرب الحدود اللبنانية؟ وحتى مع افتراض أن للشركة الفرنسية «توتال» مصلحة في ذلك، إن كان لأسباب تقنية أو لأسباب سياسية مرتبطة بمصالح فرنسية متداخلة في المنطقتين الاقتصاديتين اللبنانية والفلسطينية المحتلة، فأين تكمن المصلحة اللبنانية في التسليم بهذا الواقع؟ وحتى لو كان الموقف اللبناني الرسمي يقلل من أهمية قرار الشركة التنقيب في شمال الرقعة رقم 9 لا في جنوبها، انطلاقاً من أن هذا القرار تقني بحت ومبني على معلومات جيولوجية ومسوحات ثلاثية الأبعاد، فكيف يمكن تفسير إشارة خبراء نفطيين إلى معرفة شركات مهتمة بالتنقيب في لبنان بغنى المناطق الحدودية، من صور إلى الحدود البحرية الجنوبية (الرقعة 10) ومن الشاطئ اللبناني إلى الحدود القبرصية (الرقعة 8)، كما في الرقعة الوسطى (رقم 9)، بالغاز الطبيعي الصافي والبترول (بخاصة قرب السواحل)؟ ألا يعني ذلك أنه من مصلحة لبنان، تقنياً، الحفر في كل الرقع الحدودية، لا سيما في المناطق الأكثر تعرضاً للتهديد أي جنوب هذه الرقع؟

بحر الشرف

يعتبر شرق البحر المتوسط من مصر إلى سوريا، مروراً بفلسطين وقبرص ولبنان وريثاً لبحر الشمال الذي كانت النروج واسكتلندا وركيزتاه الأساسيتان وتليهما هولندا والدنمارك من حيث الأهمية. في «بحر الشرق» ستكون الركيزتان هما مصر وإسرائيل (مصر بالدرجة الأولى) فيما يليهما بالأهمية لبنان وقبرص. وعملياً، فإن هذا السيناريو يعني أن أوروبا ستعتمد على هذا الشرق، ولو جزئياً، لمدها بالغاز، على رغم أن الألمان لا يزالون الأقل حماسة لهذا الخيار، بسبب رغبتهم باستقرار طويل الأمد للإمدادات النفطية.

المشهد السياسي

شارع الشهيد مصطفى بدر الدين... باقٍ

يحاول تيار المستقبل تغطية فشله السياسي، وتراجع شعبيته، وضعفه، وتنسيقه الدائم مع حزب الله، باختعال معارك وهمية، كتلك التي يقودها اليوم ضد تسمية شارع في الغبيري باسم الشهيد المقاوم مصطفى بدر الدين قبل أكثر من عام. لكن «المستقبل» يبدو جاهلاً بما تعنيه هذه المعركة لكل المؤمنين بخيار المقاومة في لبنان، ويتجاهل أن الانقسام السياسي (حول بدر الدين) يكاد يشمل كلّ شيء في البلاد، وكلّ من حملت شوارع المدن ومنشآتها اسماءهم، أحياء وراحلين، ولا شرعية لغالبيتهم تفوق شرعية بدر الدين الوطنية، او حتى توازيها. الضجيج المثار حول القضية لا يعني ان شيئاً ما سيغيّر الواقع على الارض: اسم الشهيد مصطفى بدر الدين أُطلق على شارع في الغبيري، ولا احد قادر على التراجع عن ذلك

عادة، تُراسل وزارة الداخليّة بلديّة الغبيري بواسطة البريد، إلا أنّ هذا البريد، البلدي جدّاً، يبقى لدى الوزارة أيّاماً إلى أن تُرسل البلديّة مَن يتسلمه منها. هذه طرفة مؤسّساتيّة لبنانيّة. المُهم، خلافاً لتلك العادة، وصل إلى البلديّة أمس بريد من الوزارة، برسالة الداخليّة نهاد المشنوق ما أعلنه قبل يوم، أي أرسل كتاباً إلى البلديّة يتضمّن رفضه تسميّة أحد الشوارع في نطاقها باسم الشهيد مصطفى بدر الدين. الكتاب تحدّث عن رفض تسمية فقط، ولم يُشر، كما كان قد أعلن، إلى طلبه إزالة اللافتات. هذه إشارة جيّدة (إلى الآن). أمّا عن رفضه التسمية، بصفته سُلطة الرقابة الإداريّة المُختصّة بحسب القانون، فقد أحالت البلديّة الأمر على اللجنة القانونيّة لديها لدراسة الأمر، وبحسب مصادرها فإنّ هذه الدراسة «يُمكن أن تطول مدّتها قبل الخروج بنتيجة». هكذا، الوزير انتظر نحو 15 شهراً ليردّ، وبالتالي لا بأس الآن أن ينتظر طويلاً ليصله الردّ. عموماً، لا يزال موقف البلديّة، في القانون، على ما أعلنته أمس، أي أن تسمية الشارع ثابتة لأن الوزير لم يُعلّق، لا رفضاً ولا قبولاً، عندما أخطر بأمر التسمية قبل نحو سنة وثلاثة أشهر (القانون لا يتيح للوزير أكثر من شهر ليُقرّر وبعدها تُصبح التسمية ثابتة)، على أحد أن يقول لوزير الداخليّة اليوم إنّه، هو شخصياً، يتحمّل مسؤوليّة إهمال البريد الذي يصله من البلديّات، وبالتالي لا يُمكنه «الفبقة» متأخراً ومن ثمّ الاستثمار في لحظته السياسيّة المناسبة. يُشار إلى أنّ قانون البلديّات لا يتضمّن نصّاً يخدم الوزير بعد التنبّه متأخراً أكثر من شهر... بل أكثر من سنة. هذه نقطة قوّة تركن إليها بلديّة الغبيري. هل سيُحال الخلاف لاحقاً على مجلس شورى الدولة؟ ربّما. بكلّ الأحوال، اللافتات الزرقاء الموضوعة في ذاك الشارع، باسم الشهيد مصطفى بدر الدين، ما زالت قائمة في مكانها، ولم تُبادر البلديّة إلى إزالتها ولا يبدو أنّها فكّرت في الأمر أساساً. اللافت في كتاب المشنوق إلى البلديّة أمس تضمينه عبارة «إنّ ممارسة البلديّة لصلاحياتها ليست مطلقة، إذ يُشترط في ممارستها ما لا يمسّ بالنظام العام». هذا قفز فوق القانون. تأويل شخصي. مزاج المشنوق الخاص. هذه «دُويخة» لبنانيّة أخرى. المشنوق، أكثر من سواه، يعلم أنّ كلّ شيء، حرفيّاً كلّ شيء، يُمكن تأويله في لبنان بـ «مسّ بالنظام العام». هذا باب لا يتمنّى أحد فتحه. عندها، لن يبقى شيء على ما هو عليه. مصادر وزارة الداخليّة تؤكّد لـ«الأخبار» أنّ الوزير «دوره ألّا يسمح بالفتنة، واحتفاظه بكتاب بلدية الغبيري المرسل إليه كان بغية الابتعاد عن هذه الفتنة. عموماً هناك شقّان لهذه القضيّة، إداري وسياسي. فالإداري مفاده أن لا بلديّة في لبنان، منذ سنوات بعيدة، لجأت إلى المادّة القانونيّة التي لجأت إليها بلديّة الغبيري، لناحية وجود مدّة شهر أمام الوزير لاتخاذ القرار، وبالتالي هذا خلاف للعرف... أمّا في السياسة، فهذه قضيّة سياسيّة أساساً، غير إداريّة، وتوقيتها من قبل البلديّة سياسي أيضاً».

إلى ذلك، سجّل رئيس الحكومة سعد الحريري، أمس، أسفه لتسمية شارع باسم مصطفى بدر الدين، قائلاً: «هذه هي الفتنة بأمّها وأبيها». لكنّه لم يتحدّث عمّن أيقظها أخيراً. ربّما عليه أن يسأل المشنوق، الوزير المحسوب على

> **مصادر وزارة الداخلية تقول إنّ قضيّة تسمية الشارع سياسية لا إدارية**

الحريري راى ان ما جرى يمثل «الفتنة بحدّ ذاتها» (مروان طحطح)

فريقه السياسي، عن سَر هذا «التحريك» المفاجئ. أصبحت مستهلكة مسألة لجوء فريق الحريري السياسي، من حين إلى آخر، إلى تحريك ملفات «عصبويّة» من هذا النوع، بغية تغطية ضعفه على المستوى السياسي والشعبي (خاصّة بعد الانتخابات النيابيّة الأخيرة). يُسجّل انسجام سياسي، في أكثر من ملف، بين حزب الله وتيار المستقبل، ثمّ تُختَرع فجأة قضايا سجاليّة مثل تسمية شارع، ما يدفع إلى السؤال: لمصلحة مَن هذه الحركات؟ الحزب يتفهم وضع تيّار المستقبل، وحجم الضغط عليه من الخارج، ولكن لا يعني هذا القبول بالهزل تجاه رمز للمقاومة اسمه مصطفى بدر الدين. بالمناسبة، عند تسمية ذاك الشارع باسم الشهيد بدر الدين، قبل أكثر من سنة، لم يشهد الشارع احتفالات كرنفاليّة، بل كثيرون، حتّى من أهل المنطقة، لم يعلموا بأمر التسمية إلا بعدما أثارها المشنوق. هذه إشارة مهمّة إلى حكاية «الفتنة بأمّها وأبيها».

في سياق متّصل، سُجّل أمس ظهور «نادر» لنائب الجماعة الإسلاميّة السابق عماد الحوت، إذ زار المشنوق وصرّح من هناك بأن تسمية ذاك الشارع «استفزاز لمشاعر اللبنانيين». الظاهر أنّ لدى الحوت، الخاسر في الانتخابات النيابيّة الأخيرة، وكالة عامّة باسم جميع اللبنانيين... لكنّه لسبب ما يحتفظ بهذه الوكالة، سرّاً، بين أوراقه. من جهته، غرّد النائب اللواء جميل السيّد، أمس، بتغريدة تمثّل المخرج للخلاف على مسألة تسمية الشارع: «شارع باسم الشهيد مصطفى بدر الدين! سعد الحريري يعتبرها فتنة، المشنوق يهدّد بالإلغاء، بلديّة الغبيري تتمسّك به، وقانون المحكمة الدوليّة يعتبره بريئاً لأنّه توفّي قبل صدور أي حُكم بحقّه! الحلّ؟ أن يبقى الشارع باسم الشهيد، ويُسمّى شارع لشاهد الزور محمد زهير الصدّيق! لكلّ فريق رَمْزُه».

(الأخبار)

علم وخبر

سفير الكويت يقدّر موقف «الإخوة في حزب الله»

خلال استقباله وفداً مشتركاً من «الهيئات الاقتصادية» والاتحاد العمالي العام ونقابات المهن الحرة، التي زارته «متضامنة مع الكويت»، عبّر السفير الكويتي عبد العال القناعي عن تقديره ودولته لـ«التضامن اللبناني العارم و استنكار الجميع» لما وُصف بالإساءة التي تعرّض لها أمير الكويت (مقابلة الإعلامي سالم زهران على «قناة» المنار الأسبوع الفائت)، وخصّ السفير بالذكر «الإخوة في حزب الله» على حدّ تعبيره من بين المتضامنين.

تمويل طرابلسي لاحتفال سعودي!

في 23 أيلول، وللمرّة الأولى، تُنظم السفارة السعودية لدى لبنان استقبالاً في مدينة طرابلس، بمناسبة العيد الوطني السعودي، بعد يوم من الاحتفال بالمناسبة نفسها في بيروت. وكلّفت السفارة مهمة تنظيم الحدث لغرفة الصناعة والتجارة في الشمال، التي قامت بدورها، بحسب المعلومات، بالطلب من السياسيين في طرابلس تمويل الاحتفال. المفارقة، أنّ قوى عدّة وزعماء محليين، رفضوا دفع المال لاحتفال السفارة السعودية، مُتذرعين بأنّ «هذا الأمر سيفتح المجال أمام سفارات أخرى من أجل تنظيم لقاءات وطلب تمويلها من الجهات المحلية». وهناك سبب آخر لعدم حماسة السياسيين الطرابلسيين للدفع، «هو قرار معظم القوى، بعد الانتخابات النيابية، اعتماد سياسة تقشفية».

وعلمت «الأخبار» أنّ القائم بالأعمال السعودي وليد البخاري، وجّه الدعوات لحضور حفلة الاستقبال إلى مواطنين وموظفين في مؤسسات حزبية، بنى علاقة معهم من خلال موقع «تويتر»، إضافةً إلى الحضور الرسمي. كذلك طلب البخاري من النائب محمد سليمان، تنظيم استقبال بمناسبة العيد السعودي، في عكّار أيضاً. والهدف من هذه اللقاءات، الإيحاء بأنّ البيئة الشمالية «حاضنة» للسياسة السعودية ولبعثتها الدبلوماسية في لبنان، ولا سيّما بعد أزمة احتجاز رئيس الحكومة سعد الحريري في تشرين الثاني الماضي.

استقالة وتعليق عضوية

قبل أسابيع من الانتخابات في نقابة المحامين، استقال أمين السرّ السابق للتيار الوطني الحر المحامي إبراهيم سمراني من الحزب، بعد صدور قرار تأنيبي بحقّه، من قبل أمانة سرّ مجلس التحكيم في «التيار». كذلك علّق المرشّح إلى نقابة المحامين في بيروت المحامي زاهر عازوري عضويته في «التيار»، بعد صدور قرار مماثل، في 16 آب الماضي. و«التأنيب» بحق عازوري صدر بعد ردّ طلب المعذرة الذي تقدّم به، وفيه اعتذاره عن عدم حضور جلسة المرافعة أمام مجلس التحكيم، بسبب دخول والده إلى المستشفى واضطراره إلى البقاء بجانبه.